

Distr.  
GENERAL

S/1998/1223  
28 December 1998  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن



### رسالة مؤرخة ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم نسخة من تقرير، بما فيه إضافته، يتناول الجهود التي بذلها وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى المعني بالنزاع بين إثيوبيا وإريتريا، وقُدّم إلى الدورة العادية الرابعة التي عقدها الجهاز المركزي لأكية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها، المعقودة على مستوى القمة في واغادوغو، يومي ١٧ و ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ (انظر المرفق).

وكان النزاع بين إثيوبيا وإريتريا واحدا من القضايا التي تناولها الجهاز المركزي لأكية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها في دورته الرابعة.

وقد نظر الجهاز المركزي في التقرير المقدم من وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى المعني بالنزاع بين إثيوبيا وإريتريا وأيّد الاقتراح المقدم من الوفد الرفيع المستوى بإبرام اتفاق إطارى وأكد أن الاقتراح يشكل إطارا ملائما لحل النزاع بين البلدين. وطلب الجهاز المركزي من الطرفين، تحقيقا لهذه الغاية، أن يواصل التعاون مع الوفد الرفيع المستوى بغية تهيئة الأحوال الضرورية لتنفيذ الاتفاق الإطارى على وجه السرعة.

ويتوخى اقتراح منظمة الوحدة الأفريقية بإبرام اتفاق إطارى، في جملة أمور، انسحاب القوات المسلحة التابعة لإريتريا من إقليم بادمه الإثيوبي والمناطق المجاورة له، وكذلك إعادة الإدارة المدنية الإثيوبية إلى هذه الأراضي. ولا تزال الحكومة الإريترية ترفض هذه العناصر وغيرها من العناصر الأساسية في اقتراح المنظمة.

وموقف إثيوبيا بشأن اقتراح السلام المقدم من منظمة الوحدة الأفريقية معروف جيدا. ففي رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أبلغ السيد ملاس زيناوي، رئيس وزراء إثيوبيا، والسيد بليز كمباوري، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية ورئيس بوركينافاسو، أن حكومة إثيوبيا قد قبلت رسميا وحسب الأصول المرعية اقتراح السلام المقدم من الوفد الرفيع المستوى. وقد أعيد تأكيد موقف إثيوبيا هذا خلال اجتماع قمة الجهاز المركزي التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية يوم ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ في واغادوغو، بوركينافاسو.

وتواصل الحكومة الإريترية، التي رفضت اقتراح السلام المقدم من منظمة الوحدة الأفريقية واعتبرته مجرد "نقاط للمناقشة"، تقويض جهود السلام التي تبذلها المنظمة بإحداث اضطراب بشأنها وتوجيه مزاعم لا أساس لها ضد جميع جهود السلام التي يبذلها بعض أعضاء الوفد الرفيع المستوى وما يتخذونه من مبادرات، الأمر الذي يتضح منه أن السلطات الإريترية ليست لديها الرغبة في حل الأزمة بينها وبين إثيوبيا سلمياً.

وأكون ممتناً إذا ما عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دوري محمد

السفير

الممثل الدائم

## مرفق

تقرير عن الجهود المبذولة من قبل وفد منظمة  
الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى المعني بالنزاع  
بين إثيوبيا وإريتريا

١ - كان النزاع بين إثيوبيا وإريتريا واحدا من الشواغل الرئيسية خلال الدورة العادية الثامنة والستين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية والدورة العادية الرابعة والثلاثين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات المعقود في واغادوغو، بوركينا فاسو، في الفترة من ١ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وكان تصعيد النزاع، ولا سيما استخدام الضربات الجوية، مصدر قلق بالغ لرؤساء الدول والحكومات.

٢ - وبعد قيام وزير خارجية إثيوبيا وإريتريا بإطلاع مؤتمر رؤساء الدول والحكومات باستضافة على موقف بلد كل منهما، وعقب ما أجراه المؤتمر من مداوالات بشأن المسألة، اعتمد المؤتمر قرارا قام فيه بما يلي:

- أعرب عن بالغ قلقه إزاء تصعيد النزاع؛

- أيّد القرار ذا الصلة الصادر عن الدورة العادية الثامنة والستين لمجلس الوزراء بشأن الأزمة بين إثيوبيا وإريتريا؛ وناشد الطرفين على وجه الاستعجال أن ينهيا سويا وفي وقت واحد جميع الأعمال القتالية، وأن يقبلا وينفذوا توصيات الأطراف الميسرة؛

- قرر أن يوفد إلى إثيوبيا وإريتريا وفدا من رؤساء دول وحكومات الجهاز المركزي بقيادة الرئيس الحالي.

٣ - واتفق بعد ذلك، خلال اجتماع عقده الجهاز المركزي على مستوى القمة فور اختتام الدورة العادية الرابعة والثلاثين للمؤتمر، على أن يتولى الرئيس الحالي قيادة وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى، وأن يتألف الوفد من رؤساء دول جيبوتي وزمبابوي ورواندا وكذلك الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية.

٤ - وزار الوفد الرفيع المستوى إثيوبيا وإريتريا يومي ١٨ و ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨. واسترشد الوفد الرفيع المستوى، لدى اضطراره بمهمته، لا بنص القرار الصادر عن مؤتمر القمة فقط، ولكن أيضا بروح هذا القرار، الذي يتمثل هدفه النهائي في كفالة بذل جميع الجهود لوقف الأعمال العدائية، والتوصل إلى حل سلمي للنزاع واستعادة مناخ التعاون والصداقة بين البلدين الشقيقتين.

٥ - وجرى في كلا البلدين مباحثات مكثفة مع كل من رئيس الوزراء مليس زيناوي والرئيس عيسايس أفووركي اللذين عرضا عن كل منهما موقف بلده وأعربا عن استعدادهما للسعي للتوصل إلى حل سلمي للنزاع. وكرر الجانب الإثيوبي، في هذا الصدد، تأكيد قبوله لاقتراحات الأطراف الميسرة التي تنص، في جملة أمور، على إعادة نشر القوات الإريتيرية خارج بادمي إلى المواقع التي كانت تسيطر عليها قبل ٦ أيار/مايو ١٩٩٨، وعلى إخلاء الحدود المشتركة من الأسلحة، وتحديد وتخطيط تلك الحدود. ومن ناحية أخرى، ذكر الجانب الإريتيري أن عملية التيسير المنتهية بالنسبة له. وأوضح أنه يعتبر الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية بمثابة مبادرة جديدة. وقدمت إريتريا أيضا مقترحات تركزت على إخلاء كامل الحدود المشتركة بين البلدين من الأسلحة وتخطيط تلك الحدود.

٦ - ومن الجدير بالذكر أن زعيمَي إثيوبيا وإريتريا أعربا، خلال زيارة وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى، عن تأييدهما لما تبذله المنظمة من جهود وتعهدا بتقديم دعمهما الكامل لكفالة نجاح تلك الجهود.

٧ - وفي ختام المباحثات مع زعيمَي إثيوبيا وإريتريا، أصدر الوفد الرفيع المستوى البيان التالي:

"ليست هناك ضرورة للإشارة إلى الظروف التي حدثت بمؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في واغادوغو على إرسال وفد رفيع المستوى من رؤساء الدول إلى إثيوبيا وإريتريا.

ومع ذلك قد يكون من المفيد الإشارة إلى القرار الذي صدر في مؤتمر القمة بشأن هذه المسألة الخطيرة:

(أ) أعرب مؤتمر القمة عن قلقه العميق إزاء تصعيد النزاع؛

(ب) ناشد مؤتمر القمة الجانبين على وجه السرعة وقف جميع الأعمال العدائية معا وفي وقت واحد وقبول توصيات الأطراف الميسرة وتطبيقها؛

(ج) قرر مؤتمر القمة إرسال وفد من رؤساء الدول والحكومات إلى كلا البلدين.

وقد ترأس وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى الرئيس بليز كمباوري رئيس بوركينا فاسو والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية. وضم الوفد الرئيس روبرت موغابي رئيس زمبابوي والرئيس باستير بزيونغو رئيس رواندا ووزير خارجية جيبوتي ممثلا للرئيس حسن غوليد أبتيدون الرئيس الحالي للهيئة الحكومية الدولية للتنمية إضافة إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية.

وعقد الوفد اجتماعا صباح أمس مع السيد مليس زيناوي رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية. ثم انتقل إلى أسمرة حيث اجتمع بالرئيس عيسايس أفووركي رئيس دولة إريتريا، وعقد الوفد اجتماعا آخر هذا الصباح مع رئيس الوزراء مليس زيناوي.

واستمع الوفد بعناية إلى الجانبين اللذين أوصحا موقفيهما. وأعرب الوفد عن ترحيبه بتكرار تأكيد كلا الجانبين لاستعدادهما للسعي إلى إيجاد حل سلمي للنزاع وتجنب أي تصعيد آخر للنزاع. كما رحب أيضا بالمناخ الحالي الذي يسوده ضبط النفس، ووقف الأعمال العدائية من الجانبين.

وتجدر الإشارة إلى أن الأطراف الميسرة قدمت بعض المقترحات إلى كلا الجانبين كوسيلة لسد الفجوة بينهما، وقد حظيت تلك المقترحات بتأييد مؤتمر قمة واغادوغو.

وأعرب الطرف الإثيوبي من جديد، في أثناء المناقشات مع الطرفين، عن قبوله لمقترحات الأطراف الميسرة. أما الجانب الإريتري فقد أكد بوضوح أن عملية التيسير قد انتهت.

ولم يتمكن الوفد بالتالي من إحراز تقدم فيما يتعلق بتوصيات الأطراف الميسرة في هذه المرحلة بسبب وجهة النظر هذه.

وبالرغم من ذلك ستواصل منظمة الوحدة الأفريقية بذل جهودها، فالمسألة تنطوي على خطورة شديدة وتستحق اهتماما متواصلا من جانب المنظمة.

ولذا سيظل وفد منظمة الوحدة الأفريقية يولي عنايته للمسألة، وسيواصل بذل جهوده على مستوى سفراء الدول الأعضاء في الوفد والوزراء ورؤساء الدول، وسيسعى للحصول على تعاون كلا الطرفين من أجل التوصل إلى حل سلمي. وسيعمل وفد المنظمة في هذا المسعى على تعزيز المجالات التي يوجد فيها تقارب بين الطرفين في النهج ووجهات النظر.

وفي الوقت ذاته يحث وفد منظمة الوحدة الأفريقية كلا الطرفين على الاستمرار في ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس، وتجنب اتخاذ أي إجراء يكون من شأنه تصعيد التوتر وإلحاق مزيد من الضرر بالعلاقات بين البلدين.

أديس أبابا

١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨

٨ - وأنشئت لجنة سفراء كمتابعة للقرار الذي اتخذته وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى. واعتمدت اللجنة الصلاحيات التالية المستمدة من التوجيهات الصادرة إلى الوفد الرفيع المستوى:

(أ) جمع المعلومات من الطرفين عن تطور الأزمة وما يكون لديهما من آراء إضافية بشأن طرق ووسائل حل النزاع؛

(ب) جمع معلومات، من الطرفين أو من أي منظمات ووكالات دولية ملائمة أخرى، يكون من شأنها تيسير تحديد السلطة التي كانت تدير بادمه قبل ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٨؛

(ج) تكرار تأكيد النداء الموجه إلى الطرفين من وفد رؤساء الدول التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية خلال زيارته ليقوم الطرفان بما يلي:

- مواصلة الالتزام بالوقف المؤقت للغارات الجوية؛

- الإبقاء على الحالة الراهنة الخاصة بوقف الأعمال القتالية؛

- الامتناع عن اتخاذ أي إجراء يكون من شأنه زيادة الحالة سوءا وإلحاق مزيد من الضرر بالعلاقات بين البلدين (استهداف السكان المدنيين والهيكل الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية؛ واتخاذ تدابير ضد مواطني أي من البلدين).

٩ - وفي ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨، وجهت الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية مذكرة شفوية إلى وزير خارجية إثيوبيا وإريتريا، تبلغهما فيها بصلاحيات اللجنة وتطلب التعاون من السلطات المعنية لكلا الطرفين في تنفيذ المهام الموكلة إليهما.

١٠ - وفي ٢٥ حزيران/يونيه، تلقى الأمين العام رسالة من وزير خارجية دولة إريتريا تتعلق، ضمن مسائل أخرى بالفقرة (ب) من صلاحيات لجنة السفراء، وهي الفقرة المتعلقة بإدارة بادمه قبل ١٢ أيار/ مايو. وذكر الوزير في هذه الرسالة:

"لقد تعذر علينا إدراك مسوغات هذه المهمة. وينبغي أن نتذكر أن بادمه واحدة من البلدات الإريتريّة العديدة التي 'تتأزّع' فيها إثيوبيا، مع أننا لا نعلم بعد من مجمل ادعاءات إثيوبيا سوى تلك التي يمكن استنتاجها من خريطة منطقة تيغراي الإدارية التي تقتطع أجزاء كبيرة من الأراضي الإريتريّة. وسيكون من المعقول أيضا أن تقوم اللجنة، مثلا، بجمع معلومات بشأن السلطة التي كانت تدير آدي - مروغ قبل تموز/يوليه ١٩٩٧، لأن منظمة الوحدة الأفريقية ستكون قد اتخذت حكما مسبقا غير مقبول إذا قامت بالتحقيق في إحدى الحالتين دون الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، لا تدل

مسألة الإدارة في حد ذاتها على شيء إذا كانت العملية التي أنشأتها غير مشروعة. والأمر الذي ينطوي على أهمية قصوى هو معرفة موقع بادمه وآدي - مروغ وغيرهما من المناطق داخل الحدود المعترف بها. ولذلك، نطلب حذف البند ٢ من المهام لأنه يمكن أن يضمن في المهمة رقم ١٨.

١١ - وفي أعقاب هذه الرسالة، رأت اللجنة أنه من الضروري عقد اجتماع مع سفير إريتريا لدى إثيوبيا للحصول على مزيد من الإيضاحات بشأن رسالة وزير خارجيته. وخلال الاجتماع، أوضحت اللجنة بجلاء أن الصلاحيات لم توكل إليها من الطرفين بل من رؤساء الدول، ونتيجة لذلك لا يجوز لا للطرفين ولا للجنة تغيير هذه الصلاحيات. وأشارت أيضا إلى أن مسألة بادمه أدرجت في الصلاحيات بسبب الشكوك التي اكتنفت الموضوع أثناء المناقشات التي أجرتها البعثة الرفيعة المستوى لمنظمة الوحدة الأفريقية مع رئيس إريتريا. وإزالة هذه الشكوك، قرر رؤساء الدول تكليف اللجنة بمهمة تحديد السلطة الإدارية التي كانت قائمة قبل أحداث ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٨.

١٢ - وأكد سفير إريتريا أن بلده، في إطار التأكيد على روح الشفافية، رأى إبلاغ اللجنة بتحفظاته قبل سفر أعضائها إلى أسمرة بإريتريا. ونبه إلى أن اللجنة ينبغي ألا تركز فقط على بادمه لأن هناك مناطق أخرى متنازع عليها وقعت فيها اشتباكات في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩٧. إلا أنه أكد أن التحفظات التي يبديها بلده ينبغي ألا تعتبر محاولة من قبل إريتريا لفرض شرط مسبق على زيارة اللجنة إلى أسمرة.

١٣ - وخلال اجتماع لاحق لأعضاء اللجنة، قررت اللجنة الإحاطة علما بتحفظات إريتريا. لكنها أوضحت أنه سيكون من غير المناسب لها أن تقوم بالتفاوض مع أي من الطرفين بشأن صلاحياتها. ولذلك قررت أن تلتزم بولايتها التزاما صارما بالصيغة التي وضعها رؤساء الدول وأن تنظم المعلومات التي تجمعها من كلا الطرفين وغيرهما من المصادر ذات الصلة بطريقة تستجيب لتطلعات رؤساء الدول. واستخلصت اللجنة أن هذا المنهج لا يترتب عليه مطلقا أن تمتنع عن الإحاطة علما على نحو مناسب بالمعلومات الإضافية المقدمة من الطرفين، والتي تساعد في توضيح تعقيدات النزاع الحالي بين إثيوبيا وإريتريا.

١٤ - وبناء على هذا الفهم، قامت لجنة السفراء<sup>(١)</sup> ببعثتها إلى أسمرة وأديس أبابا في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٩ تموز/يوليه ١٩٩٨. وأجرت اللجنة في العاصمتين مناقشات فنية مع القادة وكبار المسؤولين في البلدين ومع ممثلي المنظمات الدولية والمجتمع الدبلوماسي والمنظمات غير الحكومية. ودارت

---

(١) في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨، كتب رئيس رواندا باستير بيزيمونغو إلى الرئيس كمباوري، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، يبلغه قرار رواندا الانسحاب من الوفد الرفيع المستوى لمنظمة الوحدة الأفريقية.

هذه المناقشات حول صلاحيات لجنة السفراء. وتمكن كل من الطرفين من عرض موقفه باستفاضة، وأكد الطرفان مجددا دعمهما لجهود منظمة الوحدة الأفريقية لحل النزاع بينهما سلميا. وتجدر الإشارة إلى أن الجانب الإريتري أكد مرة أخرى تحفظه على البند الثاني من اختصاصات اللجنة المتعلق بمسألة إدارة بادمه.

١٥ - وأعدت لجنة السفراء عند انتهاء بعثتها تقريرا شاملا وقدمته إلى وزراء الدول الأعضاء في وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى.

١٦ - ومن المهم ملاحظة أن لجنة السفراء أدركت بصفة خاصة، وهي تضطلع بولايتها، ضرورة القيام بالمهمة الموكلة إليها بنزاهة مطلقة وتجرد. وفي هذا الصدد، أمضى السفراء عددا مماثلا من الأيام في كلتا العاصمتين وأجروا نفس المشاورات، وراعوا وجهات نظر كل من الطرفين وتأكدوا من ورودها في التقرير بشكل دقيق وشامل قدر المستطاع.

١٧ - وفي أعقاب بعثة السفراء لتقصي الحقائق، اجتمع وزراء خارجية بوركينافاسو وجيبوتي وزمبابوي والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية في واغادوغو بوركينافاسو، في يومي ١ و ٢ آب/أغسطس ١٩٩٨، ونظروا في تقرير لجنة السفراء. وأيد الوزراء التقرير والملاحظات التي أبدتها لجنة السفراء ونظروا أيضا في مجموعة مشاريع توصيات أعدتها لجنة السفراء على أساس النتائج التي توصلت إليها. وأضافت اللجنة الوزارية إلى هذه التوصيات ثم اعتمدتها. وتقوم التوصيات على مناهج يعبر عن الروح الأفريقية الحقيقية، لا يرمي إلى اتهام أي طرف من الطرفين أو الحط من قدره بل إلى إزالة سوء الفهم الذي أفضى إلى النزاع. ويتسم المنهاج في جوهره بالسماحة من حيث الشكل والوضوح من حيث المبادئ. وقد سعت التوصيات إلى مراعاة شواغل الطرفين المشروعة التي يمكن معالجتها بطريقة سلمية.

١٨ - وراعت لجنة السفراء، وبعدها اللجنة الوزارية، وهي تطرح هذه التوصيات لتكون أساسا لحل عادل وسلمي، المقترحات المقدمة إلى الطرفين في وقت سابق، والمقترحات التي قدمتها إريتريا إلى وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى بالإضافة إلى وجهات نظرهما الخاصة المستمدة من استنتاجاتهما وتحليلاتهما.

١٩ - وانطلاقا من هذه الروح، أعدت التوصيات الداعية إلى التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة لينظر فيها وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى.

٢٠ - ووافقت اللجنة الوزارية كذلك على محتوى مذكرة تمهيدية تلاها الرئيس نيابة عن اللجنة الوزارية وجرى تسليمها فيما بعد إلى وزير خارجية إريتريا وإثيوبيا. واستقبلت اللجنة الوزارية السفيرين مرتين على انفراد.



٢١ - وجاء نص المذكرة التمهيدية كما يلي:

"سعادة الوزير،

اسمحوا لي في البداية أن أرحب بكم مرة أخرى في واغادوغو، كما أود أن أشكركم، نيابة عن اللجنة لاستجابتكم الكريمة لدعوتنا رغم قصر المهلة المتاحة.

إن حضوركم إلى واغادوغو شاهد على استمساك بلدكم بالسعي إلى إيجاد حل سلمي للنزاع، وهو أيضا دليل على الثقة التي يضعها بلدكم في منظمة الوحدة الأفريقية ممثلة في وفدها الرفيع المستوى.

وقد ظهر هذا الاستمساك وتلك الثقة بوضوح أثناء زيارة وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى لبلدكم وأثناء البعثة التي قامت بها لجنة السفراء في الآونة الأخيرة.

وكما هو معلوم لديكم، قرر وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى، عند انتهاء زيارته لأديس أبابا وأسمرة، وعقب انعقاد الدورة العادية الرابعة والثلاثين لجمعية رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية مباشرة، أن يواصل، ضمن أمور أخرى، جهوده على مستوى السفراء والمستوى الوزاري وعلى المستوى الخاص به.

وفي هذا الإطار، أسندت إلى لجنة السفراء مهمة تتمثل فيما يلي:

(١) جمع معلومات من الطرفين عن تطور الأزمة وأية وجهات نظر أخرى لديهما بشأن سبل ووسائل حل النزاع؛

(٢) جمع معلومات من الطرفين أو من أية منظمة أو وكالة دولية ذات صلة تمكن من تحديد السلطة التي كانت تدير بادمه قبل ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٨؛

(٣) التأكيد مجددا على النداء الذي وجهه وفد رؤساء دول منظمة الوحدة الأفريقية للطرفين خلال زيارته من أجل:

- مواصلة الالتزام بوقف الغارات الجوية؛

- الإبقاء على الوضع الحالي الذي يشهد توقفا في العمليات الحربية؛

- الامتناع عن أي عمل قد يزيد الموقف سوءاً أو يلحق مزيداً من الضرر بالعلاقات بين البلدين (اتخاذ السكان المدنيين والبنيات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية أهدافاً؛ أو اتخاذ إجراءات ضد مواطني كل من البلدين).

وقامت لجنة السفراء بتنفيذ مهمتها في العاصمتين في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٩ تموز/يوليه ١٩٩٨ وأحالت تقريراً شاملاً إلى اللجنة الوزارية.

وفي ضوء هذا التقرير والملاحظات الواردة فيه، تسعى اللجنة الوزارية حالياً إلى إعداد مجموعة من التوصيات تأمل أن تسهم من خلالها في إيجاد حل سلمي وعادل ودائم للنزاع بين البلدين الشقيقتين.

وتنطلق لجنة السفراء في نهجها من شعور مفعم بالرغبة العميقة في الإسهام بطريقة موضوعية وهادئة في البحث عن نهاية سلمية للنزاع، وبروح أفريقية تتسم بالأخوة والكرم.

وسوف نسعى بكل إخلاص إلى اقتراح توصيات نعتبرها عادلة، آخذين بعين الاعتبار الشواغل المشروعة للطرفين ومثل ومبادئ منظمة قارتنا الأفريقية. وشاغلنا القائم في هذا النهج هو تجنب وقوع ما لا يمكن تداركه بين البلدين الشقيقتين، وإيجاد حل سلمي في أقرب وقت ممكن.

وواضح أنه من الصعوبة بمكان، في حالة شبيهة بالحالة التي تشغلنا في الوقت الحاضر، إيجاد حل يحظى برضاء كامل من الطرفين في نفس الوقت. ومن هذا المنطلق، اعتبرنا أنه من الممكن، بالرغم من هذه الصعوبات، إيجاد حل مقبول يقوم بموجبه كل طرف باتخاذ خطوة تجاه الطرف الآخر، من شأنها الإسهام في بناء السلام.

ويسُـرـفـنـي، في ضوء كل ما تقدم، وبالنيابة عن اللجنة، أن أرحب برد فعلكم على عدد معين من الملاحظات التي انبثقت في نهاية المهمة الأخيرة التي قامت بها لجنة السفراء في أسمره وأديس ابابا، طبقاً للولاية التي عهد بها إليها وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى.

١ - إننا نلاحظ استمرار اختلاف وجهات النظر بين الطرفين فيما يتعلق بأصل النزاع وتطوره وبالمسائل التي يجب النظر فيها لحل الأزمة، على السواء:

فأصل الأزمة بين إريتريا وإثيوبيا، من وجهة نظر الطرف الإريتري، يكمن في انتهاك إثيوبيا لحدود إريتريا الموروثة عن فترة الاستعمار واحتلال بعض أجزاء من أراضيها بالقوة. وهذا النزاع، وفقاً لما تراه إريتريا، نزاع حدودي يمكن تسويته بالوسائل التقنية والقانونية (ترسيم الحدود، وفي حال الاختلاف للجوء إلى التحكيم). وأن جميع المسائل الأخرى، بما في ذلك مسألة

بأدمه، تهدف وفقا للطرف الإريتري، إلى تحويل النظر عن المسألة الأساسية. وفي هذا الصدد، تشير السلطات الإريتريّة إلى الاقتراحات التي قدمتها من أجل إيجاد حل شامل للنزاع. وتعتبر إريتريا أن مساعي الوساطة قد انتهت؛ وبالتالي تعتبر الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية مبادرة جديدة يجب أن توظف كإطار لجميع الجهود التي تهدف إلى إيجاد حل سلمي للنزاع.

ويعتبر الطرف الإثيوبي أن هناك مسألتين مختلفتين تُشكلان النزاع الحالي. أولاً، هناك ما تعتبره إثيوبيا العمل العدواني الذي ارتكبه إريتريا والذي يجب إبطاله وعدم مكافأته. وهناك أيضاً مشكلة النزاع الحدودي الذي يجب النظر فيه حالما تقوم إريتريا بسحب قواتها من بأدمه وضواحيها. وتواصل إثيوبيا قبول توصيات الوسطاء واعتبار دور وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى تنفيذاً للقرار الذي اعتمدته مؤتمر قمة المنظمة في واغادوغو والذي قبلته بدون تحفظات.

٢ - وفيما يتعلق بالسلطة التي كانت تقوم بإدارة بأدمه قبل ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٨، وبناءً على المعلومات المتوفرة لدينا، توصلنا إلى نتيجة مؤداها أن السلطات الإثيوبية كانت تقوم بإدارة بلدة بأدمه وضواحيها قبل ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٨. ومن الواضح أن هذا الاستنتاج لا يحكم مسبقاً على الوضع النهائي لهذه المنطقة والذي سيحدد عند نهاية عملية ترسيم الحدود وتعيينها، وعن طريق التحكيم، إذا لزم الأمر.

٣ - وفيما يتعلق بالنداء الذي وجهه وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى إلى الطرفين لممارسة ضبط النفس، نلاحظ مع الارتياح تأكيد الطرفين من جديد استعدادهما لقبول نداء الزعماء الأفارقة:

- فنيما يتعلق بوقف الغارات الجوية، احترام الطرفان هذا الوقف.
- وحافظ الطرفان كذلك على حالة توقف العمليات الحربية، غير أنه تجدر الإشارة إلى قيام الطرفين بحشد عدد ضخم من الجنود على جانبي الحدود.
- وفيما يتعلق بالنداء الذي وجه للطرفين بالامتناع عن اتخاذ أي عمل قد يزيد الحالة سوءاً أو يزيد من الإضرار بالعلاقات بين البلدين، لا تشعر اللجنة بالتشجيع حيال ما راقبته في معاملة المواطنين.
- وفيما يتعلق بوضع الإثيوبيين في إريتريا، حصلت اللجنة على معلومات بشأن استعدادات للإثيوبيين، وفي بعض الحالات، احتجاجهم. وتذكر المعلومات التي وردت إلى اللجنة أيضاً طرد الإثيوبيين من منطقة عصب. وقد أنكرت حكومة

إريتريا هذه المعلومات وأفادت أنها مستعدة للسماح بتحقيق مستقل من هذه التقارير. ولم تتمكن اللجنة من إثبات وجود إجراءات نظامية أو رسمية موجهة ضد الإثيوبيين في إريتريا.

- وفيما يتعلق بوضع الإريتريين في إثيوبيا، قابلت اللجنة الإريتريين المرحّلين في أسمرّة، والمحتجزين في إثيوبيا. وتُبرّر الحكومة الإثيوبية أعمالها بدوافع الأمن القومي، وتفيد بأن الأشخاص المعنيين هم، وفقا لما تراه، إما مقاتلون من جبهة التحرير الشعبية الإريترية أو أشخاص تلقوا تدريبات عسكرية أو لا يزالون يسهمون ماليا في المجهودات الحربية لإريتريا. غير أن الظروف التي تمت فيها أعمال الترحيل تلك، والقرار الخاص بتوسيع نطاق هذه التدابير لتشمل أسر الأشخاص المرحّلين ومصير ممتلكاتهم، هي مصدر قلق بالغ.

وجرى توجيه انتباه اللجنة إلى التحفظ الذي أبدته الحكومة الإريترية بشأن النقطة (ب) في صلاحيات لجنة السفراء الخاصة بإدارة شؤون بلدة بادمه وضواحيها. وشددت الحكومة الإريترية على أن منظمة الوحدة الأفريقية تكون قد حكمت مسبقا على النزاع إذا قامت بالتحقيق لإثبات السلطة التي كانت تدير شؤون بادمه دون القيام بتحقيق مماثل عن مناطق مثل آدي - مروغ قبل تموز/يوليه ١٩٩٧؛ وتعتبر إريتريا هذا الأمر غير مقبول. علاوة على ذلك، تؤكد حكومة إريتريا "أن الإدارة في حد ذاتها لا تعتبر ملزمة إذا كانت العملية التي أنشئت تلك الإدارة بموجبها غير شرعية. وأن ما يتسم بأهمية قصوى هو تقرير الموضع الذي تقع فيه بادمه وآدي - مروغ وغيرها من المناطق داخل الحدود المعترف بها".

وتفهم لجننتنا وجهة نظر إريتريا بشأن أصل النزاع وتلاحظ، في هذا الصدد، قلقها إزاء الحوادث التي قد تكون وقعت في أماكن أخرى على الحدود المشتركة في تموز/يوليه ١٩٩٧. وتحيط علما كذلك بتطور النزاع نتيجة التصعيد الذي حصل بعد ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٨. وترى مع ذلك أن ما وقع في بادمه في الفترة من ٦ إلى ١٢ أيار/ مايو يُشكل عنصرا أساسيا في الأزمة. وبالتالي، فإن التحدي الذي يجب قبوله هو إيجاد حل لهذه المشكلة الخاصة داخل إطار تسوية شاملة للنزاع في جميع أبعاده.

وإذ تقوم اللجنة بهذا العمل تُفسح المجال لغلبة روح التسوية التي تجعل من الممكن الاستجابة للشواغل الأساسية لكل من الطرفين، والمحافظة في الوقت ذاته على احترام مبادئ منظمة قارتنا الأفريقية.

وقبل الختام، اسمحوا لي أن أشدد على حقيقة مهمة وهي أن جميع أنظار العالم موجهة إلى أفريقيا وأن جميع الآمال معلقة على نتائج المهمة التي عُهد بها إلى وفد منظمة الوحدة الأفريقية

الرفيع المستوى لكي يكون بالإمكان إيجاد حل سلمي لهذا النزاع. لكن حل هذه الأزمة، يعتمد في المقام الأول، أكثر من الأمل المعلق على منظمة الوحدة الأفريقية، على الإرادة المشتركة للطرفين في الاستفادة من المساعي الحميدة لمنظمة قارتنا الأفريقية.

وشكرا لكم".

٢٢ - وقد أعرب وزير الخارجية الإريتري في رده على المذكرة الاستهلاية التي تلاها رئيس اللجنة الوزارية، عن تقدير إريتريا للنزاهة والروح المهنية والشجاعة التي أدت بها لجنة السفراء عملها. وأعلن أيضا أن بلده مدين للجنة الوزارية لمعالجتها العادلة والنزيهة للمسألة والتزامها بإيجاد حل سلمي وعادل. وكرر من جديد تأكيده أن أصل النزاع يكمن في انتهاك إثيوبيا لسيادة بلاده وسلامة أراضيها فضلا عن عدوانها المسلح ضد إريتريا في عام ١٩٩٧. وأكد الوزير من جديد تحفظ بلاده على النقطة ٢ من صلاحيات لجنة السفراء "بوصفها حكما مسبقا" وبوصفها "استنتاجا تتخذه لمجاراة موقف إثيوبيا من أن بادمه وحدها تستحق القيام بتحقيق". واعترض على الاستنتاج الذي يفيد بأن إثيوبيا هي التي كانت تدير بادمه وضواحيها قبل ١٢ أيار/ مايو. وقدم الوزير الإريتري أيضا بعض الملاحظات على استنتاجات لجنة السفراء الخاصة بالحالة الإنسانية. واعترض بقوة كذلك على البيان الذي يزعم أن ما حدث في بادمه في الفترة من ٦ إلى ١٢ أيار/ مايو هو عنصر أساسي في الأزمة.

٢٣ - وفي بيان سابق، شجع وزير الخارجية منظمة الوحدة الأفريقية على "تثبيت حالة توقف العمليات الحربية السائدة والقائمة بحكم الواقع". وفي هذا الصدد، قدم باسم حكومته الاقتراحات التالية: "الوقف الفوري وغير المشروط للعمليات الحربية والبدء في إجراء محادثات مباشرة؛ ونشر قوة مراقبة أفريقية بإشراف الأمم المتحدة، في المناطق الحدودية بين البلدين لضمان عدم الاقتتال من جديد".

٢٤ - وأكدت اللجنة الوزارية، في ردها على وزير الخارجية، أن السفراء أخذوا بالاعتبار وجهات نظر الطرفين وأنهم أجروا عملهم وفقا للصلاحيات التي منحها لهم رؤساء الدول، وبنزاهة مطلقة ومجردة. وأكدوا من جديد أن الأحداث التي وقعت في بادمه هي التي وجهت انتباه منظمة الوحدة الأفريقية والمجتمع الدولي إلى النزاع بين إثيوبيا وإريتريا وأنه ينبغي معالجة مسألة بادمه ضمن الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي للأزمة.

٢٥ - وردا على المذكرة الاستهلاية، أعرب وزير الخارجية الإثيوبي عن تقدير حكومته الصادق للالتزام منظمة الوحدة الأفريقية بمساعدة البلدين على إيجاد حل للنزاع بينهما. وأعرب عن ارتياحه للنتيجة التي توصلت إليها اللجنة من أن إثيوبيا كانت تدير بادمه وضواحيها قبل ١٢ أيار/ مايو، وهو "أمر واضح" بالنسبة لحكومته. وفي هذا الصدد، شدد على ضرورة ضمان العودة إلى الوضع الراهن السابق، لأنه إذا لم يجر التحرك بالنسبة لهذه المسألة، لن يكون هناك تحرك في مسار البحث الشامل عن السلام. وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، أشار الوزير إلى أن ما فعلته بلاده هو مجرد الطلب إلى جميع المشتركين في شبكة

التجسس التي أقامتتها الحكومة الإريتيرية في إثيوبيا بمغادرة البلاد. وأضاف قائلا إنه لا تصح المقارنة بين طرد الإريتريين من إثيوبيا على أساس الأمن القومي وقيام الإريتريين بذبح أطفال المدارس الأبرياء في مكيله وأديغرات، إذا تجاوزنا عن ذكر المعاملة الوحشية التي خُص بها الإثيوبيون في إريتريا. إلا أنه اعترف أنه من الممكن أن تكون قد حدثت بعض التجاوزات، وطمأن اللجنة بأن الحكومة الإثيوبية ستعمل جاهدة على تصحيح هذه التجاوزات.

٢٦ - وكررت اللجنة الوزارية الإعراب عن قلقها بشأن معاملة الإريتريين في إثيوبيا، وأضافت أن التدابير التي يجري تنفيذها حاليا تنطوي على إمكانية خلق شعور بالمرارة بين الناس والإضرار بالعديد من الأشخاص الأبرياء. وفي الوقت الذي يقرون فيه بشواغل الأمن الشرعية لإثيوبيا، حث أعضاء اللجنة السلطات الإثيوبية على بذل ما بوسعها لضبط النفس وتجنب التجاوزات.

٢٧ - وخلصت اللجنة الوزارية في نهاية اجتماعها في واغادوغو إلى عدم وجود تقدم ملحوظ بسبب عدم حدوث تغيير ملحوظ في مواقف الطرفين. إلا أنها لاحظت تدني المشاعر المتأججة التي اتسمت بها مواقف الطرفين في بداية الأزمة إلى حد ما. كما لاحظت أنه، بالإضافة إلى المواقف المبدئية للطرفين، فإن المشكلة تكمن في تعاقب الأحداث. ويرى الوزراء أنهم بذلوا ما بوسعهم، وأن أي محاولة للحصول على التزامات بشأن المسائل الرئيسية قد تؤدي إلى توقف الاتصالات مع الطرفين. واتفقوا على وجود حاجة إلى مزيد من العمل السياسي، وهم يرون أن ذلك يتطلب مزيدا من الوقت. واتفقوا أيضا على أنه من السابق لأوانه في تلك المرحلة تقديم التوصيات إلى الأطراف، ولاحظوا أن أعضاء وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى هم الذين يمكن أن يقوموا بذلك نظرا للولاية الموكلة إليهم. واتفقوا أخيرا على محتوى بلاغ يتلى على الطرفين، وهو بلاغ وزع لاحقا على وسائط الإعلام.

٢٨ - وكان نص البلاغ على النحو التالي:

"عقدت اللجنة الوزارية للدول الأعضاء في وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى المعني بالنزاع بين دولة إريتريا وجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية اجتماعا في واغادوغو، بوركينافاسو، في ١ و ٢ آب/أغسطس ١٩٩٨ برئاسة السيد أبلاسيه وادراوغو، وزير الخارجية في حكومة بوركينافاسو. وحضر الاجتماع الدكتور ستان مودينغ، وزير خارجية زمبابوي، والسيد محمد موسى شهم، وزير خارجية جيبوتي، وكذلك الدكتور سالم أحمد سالم، أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية.

ونظرت اللجنة في تقرير لجنة السفراء التي كانت قد زارت إريتريا وإثيوبيا في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٩ تموز/يوليه ١٩٩٨، في إطار الولاية التي منحها وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى.

كما عقدت اللجنة الوزارية اجتماعا وأجرت مشاورات منفصلة مع وزيرى خارجية إثيوبيا وإريتريا. وركزت المشاورات على التقرير والملاحظات التي قدمتها لجنة السفراء استنادا إلى صلاحياتها، وعلى سبل ووسائل تعزيز حل سلمي عادل ودائم للنزاع القائم بين إريتريا وإثيوبيا.

وقد شجع اللجنة الاستعداد الذي كرر الإعراب عنه كلا الطرفين للسعي إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع، وتقديم تعاون تام إلى وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى لتحقيق تلك الغاية.

وستقدم اللجنة الوزارية توصياتها إلى رؤساء الدول الأعضاء في وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى للنظر فيها واتخاذ الإجراء الذي يرويه مناسباً.

ووجهت اللجنة الوزارية إلى الطرفين نداء وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى من أجل مواصلة التقيد بوقف الغارات الجوية، والإبقاء على الوضع المتمثل في عدم القيام بأعمال عدائية والإحجام عن أي عمل قد يؤدي إلى تفاقم الحالة، وقد يضر بالعلاقات بين البلدين وشعبيهما.

وفي ختام المداولات، استقبل اللجنة فخامة السيد بليز كمباوري، رئيس جمهورية بوركينا فاسو والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية. وأطلعت اللجنة الرئيس الحالي على نتائج اجتماعها.

واغادوغو، ٢ آب/أغسطس ١٩٩٨.

٢٩ - وعقب اجتماع اللجنة الوزارية، أصدرت كل من إثيوبيا وإريتريا بياناً صحفياً في الرابع والخامس من آب/أغسطس ١٩٩٨، على التوالي، (انظر التذييلين الأول والثاني).

٣٠ - وعقد وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى اجتماعاً في واغادوغو في ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وحضر الاجتماع جميع القادة الأعضاء في الوفد الرفيع المستوى التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية وهم السيد بليز كمباوري رئيس جمهورية بوركينا فاسو، والسيد حسن غوليد أبتيدون، رئيس جمهورية جيبوتي، والسيد روبرت جبريل موغابي رئيس جمهورية زيمبابوي. كما حضر الاجتماع أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية الدكتور سالم أحمد سالم، في حين مثل السفير محمد سحنون الأمين العام للأمم المتحدة بصفة مراقب.

٣١ - وسبقت الاجتماع جلسات تحضيرية على مستوى السفراء ثم على مستوى الوزراء لاستعراض المقترحات المقدمة في الاجتماعات المعقودة في واغادوغو في آب/أغسطس.

٣٢ - ووافق منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى على بيان يقوم الرئيس الحالي بتقديمه إلى الطرفين باسم الوفد. وفيما يلي نص البيان:

"السيد رئيس جمهورية دولة إريتريا،

أو

السيد رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية

أود في البداية أن أرحب بكم في واغادوغو باسم أعضاء وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى وبالإصالة عن نفسي. إن وجودكم هنا اليوم دليل على التزامكم المتجدد بالتشجيع على التوصل إلى حل سلمي عن طريق التفاوض للنزاع بين دولة إريتريا وجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية وبالتعاون مع وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى. وليس ثمة حاجة للتأكيد على الآمال المعقودة، المقترنة بمشاعر الأمل والقلق، التي أثارها هذا الاجتماع في قارتنا وخارجها. وفي واقع الأمر، فليس من قبيل المبالغة أن نقول إن جميع الأنظار مركزة على واغادوغو والرغبة الجامحة في رؤية إثيوبيا وإريتريا وهما تبتعدان عن شبح الحرب، وتتخذان طريقا سلميا وتضعان الأساس المتين لأجيال شعبيهما في الحاضر والمستقبل للعيش في وئام وصداقة.

إننا، في الوقت الذي نجتمع فيه، ندرك المسؤولية الضخمة الملقاة على عاتقنا: بالنسبة لنا بسبب الولاية التي أوكلها إلينا زملاؤنا، ولكن أيضا وخاصة بالنسبة لكم، بسبب ضخامة المسؤولية التي تتحملونها تجاه شعبكم.

ومن جانبنا، فإن وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى قد سعى جاهدا، وبإحساس قوي بالواجب والمسؤولية خلال الأشهر القليلة الماضية إلى إيجاد سبل ووسائل للتوصل إلى حل شامل وسلمي عن طريق التفاوض للنزاع الحدودي بين إريتريا وإثيوبيا. وليس ثمة حاجة أيضا للإشارة ثانية إلى الجو المشحون والذعر الذي خيم على مؤتمر قمة واغادوغو، خلال النظر في النزاع، الذي اتسم فيما بعد بتصعيد مأساوي في الميدان، أو تقديم وصف مفصل لجميع الجهود التي بذلتها منظمة الوحدة الأفريقية منذ اندلاع هذه الأزمة.

وكما تدركون، فبعد اعتماد قرار جمعية رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورتها العادية الرابعة والثلاثين واجتماع الجهاز المركزي، قام وفدنا بزيارة إثيوبيا وإريتريا في الفترة من ١٨ إلى ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وعقد الوفد في كلا البلدين محادثات معمقة مع سعادتك بشأن مختلف جوانب الأزمة.



وفي نهاية زيارتنا، وبعد الإعراب عن قلقنا بشأن خطورة الأزمة والحاجة إلى قيام منظمة الوحدة الأفريقية بإيلاء اهتمام متواصل لها، اتفقنا على مواصلة جهودنا على مستوى السفراء، والوزراء، وعلى مستوانا نحن. وناشدنا في الوقت نفسه كلا البلدين التحلي بضبط النفس والإحجام عن أي عمل قد يؤدي إلى زيادة الحالة سوءاً والإضرار بالعلاقات بين البلدين.

لذلك، ولجمع مزيد من المعلومات المفصلة والمحددة بشأن مختلف جوانب الأزمة، أشرنا على لجنة السفراء بالتوجه إلى أسمره وأديس أبابا. واضطلعت اللجنة بمهمتها في العاصمتين من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٩ تموز/يوليه ١٩٩٨ على أساس الولاية التي أوكلناها إليها. وعقدت اللجنة محادثات معمقة مع سلطات البلدين. كما عقدت اجتماعات مفيدة مع ممثلي الوسط الدبلوماسي والمنظمات الدولية وغير الحكومية. واجتمعت أخيراً مع مواطني البلدين، وخاصة أولئك الذين تأثروا بالأزمة بمن فيهم المرحّلين والعائدين.

وقد مكنت هذه الاجتماعات العديدة السفراء من جمع قدر كبير من المعلومات التي وضعوها في تقرير شامل. وبذلت لجنة السفراء جهدها بعناية فائقة لكي تظهر، بأكبر قدر من الأمانة، مواقف كل من الطرفين والأدلة التي جمعت خلال بعثتها. وقدمت اللجنة تقريرها إلى اللجنة الوزارية التي اجتمعت في واغادوغو في ١ و ٢ آب/أغسطس ١٩٩٨.

وأبلغت اللجنة الوزارية وزير خارجية إريتريا وإثيوبيا، وقد استقبلتهما كلا على حدة، النتائج التي توصلت إليها بعثة تقصي الحقائق التي اضطلعت بها لجنة السفراء. وأعرب كلا الطرفين بدورهما عن ردود فعلهما على الملاحظات التي أبدتها اللجنة الوزارية. وكان اجتماع واغادوغو الوزاري مشجعاً جداً نظراً لأن كل طرف أكد مجدداً في تلك المرة، ثقته في منظمة الوحدة الأفريقية والإجراءات التي اتخذتها كما أعرب مجدداً عن التزامه بالتعاون مع المنظمة في السعي من أجل التوصل إلى حل سلمي متفاوض عليه. وكانت المحافظة على الحالة الراهنة مع عدم القيام بأعمال عدائية ومراعاة وقف الغارات الجوية دليلاً على تلك الثقة فعلاً.

وقد أسس وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى عمله، في كل ما بذله من جهود، على المبادئ ذات الصلة الواردة في ميثاق منظماتنا القارية، وتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية بالوسائل السلمية؛ وعدم اللجوء إلى استخدام القوة واحترام المبدأ المقدس لحرمة الحدود التي كانت قائمة عند نيل الاستقلال. ويشكل الامتثال الدقيق لهذه المبادئ في رأينا، أفضل ضمان لاحترام سيادة كل دولة عضو في منظمة الوحدة الأفريقية وحقوقها غير القابل للتصرف في الوجود المستقل.

ولئن كنا نرغب بشدة في إيجاد حل سريع للأزمة، فقد كان وفداً مهتماً دائماً بضرورة استنفاد الوقت اللازم للاضطلاع بمهمته السلمية على أفضل وجه. ولقد بدا مهماً بالنسبة لنا أن نتيج

دراسة الحالة ومواقف وشواغل كلا الطرفين بتمعق، وإعطاء فسحة من الوقت للتفكير وإتاحة الفرصة لتهدئة الأعصاب حتى نهى لأنفسنا أفضل الفرص كيما نكون أجدى نفعا.

وبالإضافة إلى ذلك، كفلت منظمة الوحدة الأفريقية إضفاء طابع ومنظور أفريقيين على الإجراءات التي اتخذتها، والتي تشربت روح التفاهم والأخوة. وليست هذه هي المرة الأولى التي يحدث فيها نزاع بين عضوين في ذات الأسرة. ففي مثل هذه الحالة، ينبغي الاستفادة إلى حد كبير من الحكمة الأفريقية كي نستمد القوة اللازمة لتجاوز قيود اللحظة، ونسمو على الاعتبارات الضيقة ونقبل أداء ثمن السلام.

ونحن نجتمع اليوم لاستعراض ما قمنا به من جهود ونعقد آمالا كبيرة على أن نجد فيكم عقلية متفتحة بالنسبة لمبادرتنا الأخوية. ونحن نحيط علما بأن الفجوة التي لا تزال موجودة بين موقف كل منكما بشأن نشأة الأزمة وطرق وسبل الخروج منها.

ولقد خلص تفكيرنا إلى أن الأحداث التي وقعت بين ٦ و ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٨ عنصر أساسي في الأزمة التي نشأت بين البلدين. وكانت تلك هي الأحداث التي كشفت الأزمة للمجتمع الدولي والتي هي قيد نظر منظمة الوحدة الأفريقية. ولذا يبدو جوهريا أن أي سعي للتوصل إلى حل سلمي ينبغي أن يأخذ هذا العنصر في الاعتبار.

وتوصلنا أيضا إلى نتيجة مفادها أن الأحداث السابقة لأحداث ٦ إلى ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٨ أسهمت في التدهور التدريجي للعلاقات بين البلدين. وفي غمار السعي من أجل العدالة والانصاف، يبدو أنه لا مندوحة أيضا عن إجراء التحقيقات المناسبة بشأن الأحداث التي جرت بين ٦ و ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٨ وتلك التي سبقتها مثل الحوادث التي وقعت في تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩٧. فهذه التحقيقات ستجعل بالإمكان تحديد المسؤوليات عن تدهور الحالة بين البلدين.

وبصرف النظر عن الآراء المتباينة لكلا الطرفين بشأن نشأة النزاع وطبيعته، تجدر الإشارة إلى أن هناك اتفاقا عاما بشأن طرق تسوية النزاع الحدودي استنادا إلى تعيين وترسيم الحدود المشتركة. غير أن اتفاق الآراء على هذا النحو لا يترجم إلى واقع نظرا للاختلاف الذي لا يزال موجودا بين الطرفين بشأن هذا النهج.

وبينما يطالب الجانب الإثيوبي بالانسحاب المسبق للقوات الإريتيرية من بادمه والمناطق المجاورة لها، وعودة الحالة إلى الوضع السابق، يقترح الجانب الإريتيري تجريد الحدود المشتركة من السلاح من خلال الانسحاب المتزامن لقوات كلا الطرفين.

وقد كان شاغلنا الرئيسي، ولا يزال، هو معرفة الطريقة التي يمكن بها التوفيق بين هذين الموقفين. ونحن نؤمن بإخلاص أن الحل الشامل المستند إلى إعادة نشر القوات الموجودة في بادمه والمناطق المجاورة لها، إلى المراكز التي كانت موجودة فيها قبل ٦ أيار/ مايو ١٩٩٨، على أن يرصد ذلك فريق من المراقبين، ويعقب ذلك تجريد الحدود المشتركة برمتها من السلاح هو نهج يستحق أن يدرسه الطرفان.

ويستند الحل الذي نقترحه إلى مبدأ مفاده أن على كل طرف من الطرفين أن يكون مستعدا لتقديم تنازل من أجل تسهيل التوصل إلى حل شامل وسلمي للأزمة. وسيكون ذلك التنازل الذي يقدمه كل طرف للآخر عاملا رئيسيا في التوصل إلى اتفاق سلام شامل ستقدم تفاصيله إليكم في وثيقة مستقلة. كما سيتناول ذلك الاتفاق أيضا البعد الإنساني للأزمة ولا سيما آثارها بالنسبة للمبعدين الذين ربما تعرضوا لخسارة في الممتلكات. وستكون منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة ضامنين لتنفيذ الاتفاق. وستقدمان المساعدة أيضا في تعبئة الموارد لمساعدة الطرفين على تنفيذه.

وإذ نقدم إليكم هذه التوصيات رسميا، باسم وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى، اسمحوا لنا بأن نؤكد أن حل المشكلة الراهنة يمثل تحديا لأفريقيا مثلما يمثل تحديا لإثيوبيا وإريتريا: والتحدي الذي تواجهه أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية يتعلق بقدرتهما على التوصل إلى حلول للمنازعات بين الدول الأعضاء؛ وهو أيضا تحدٍ لإثيوبيا وإريتريا حيث يتعلق بمدي تمسكهما بمبادئ منظمة الوحدة الأفريقية واحترامهما لمنظمتنا.

إن هذا هو إسهامنا المتواضع في السعي من أجل التوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم للأزمة بين بلديكم. ونأمل في أن يحظى باهتمامكم. ونحن ندرك الجهود والتضحيات التي سيتعين عليكم القيام بها باسم السلام. وباسم هذا السلام الذي نود عودته إلى ربوع بلديكما، نناشدكم رسميا أن تنظروا جديا في التوصيات المقدمة إليكم.

ونحن ندرك أهمية رد الفعل المتوقع منكم. ونقترح أن تتيحوا لأنفسكم فسحة من الوقت للتفكير في هذه المقترحات. وسوف نستأنف مشاوراتنا فيما بعد، هذا المساء، أو في صباح الغد لنستمع إليكم.

وشكرا لكم."

٣٣ - ووافق أيضا وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى على مجموعة من المقترحات تتعلق باتفاق إطارى للتسوية السلمية للنزاع بين إريتريا وإثيوبيا. وفيما يلي تلك المقترحات:

"نحن، رؤساء الدول والحكومات المكلفين من قبل الدورة العادية الرابعة والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، المعقودة في واغادوغو، بوركينا فاسو، في الفترة من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، من أجل المساهمة في السعي من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع المؤسف الذي نشب بين بلدين شقيقين هما دولة إريتريا، وجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية؛

- إذ نعرب عن تأثره العميق بنشوب النزاع بين البلدين اللذين توحد بينهما روابط الأخوة والثقافة المشتركة التاريخية؛

- وإذ نعرب عن الأسى من جراء هذا النزاع الذي حدث في وقت كانت فيه جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية ودولة إريتريا قد بدأتا عهدا جديدا من العلاقات المبنية على الشراكة والرؤية والمثل المشتركة بشأن مستقبل شعبيهما والمنطقة والقارة برمتها؛

- وإذ نلاحظ مع ذلك أن خلافات نشأت بين البلدين تتعلق على وجه الخصوص بحدودهما المشتركة، وهي خلافات سعى البلدان إلى حلها سلميا؛

- وإذ نعرب عن استيائنا لأنه بالرغم من تلك الجهود نشب نزاع مسلح بين البلدين الشقيقين، وهو ما وضعه مؤتمر القمة الرابع والثلاثين قيد نظره؛

- وإذ ننوه بالجهود الجديرة بالثناء التي بذلتها بلدان صديقة بغية التوصل إلى حل سلمي للنزاع؛

- وإذ ندرك أن اللجوء إلى استخدام القوة يسفر عن خسائر في الأرواح البشرية وتدمير للممتلكات والهيكل الاجتماعي الاقتصادية فضلا عن إيجاد الفرقة بين الشعوب، وجميع الأشياء التي لا قبل للبلدين الشقيقين ولا لقارتنا بها، في وقت يجب فيه توجيه جميع الجهود نحو تعزيز السلام والتنمية اللذين ندين بهما لشعوبنا كثيرا؛

- وإذ نشعر بالتشجيع من جراء الالتزام الذي أبداه الطرفان لوفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى بتسوية النزاع سلميا وذلك من خلال ردهما الإيجابي على النداء الذي وجهه الوفد لمواصلة احترام وقف الغارات الجوية والمحافظة على الحالة الراهنة المتمثلة في عدم القيام بأعمال عدائية؛

- وبعد أن درسنا التوصيات المقدمة من لجنة السفراء بالصيغة التي قدمتها بها اللجنة الوزارية إلى الطرفين في ١ آب/أغسطس ١٩٩٨ في واغادوغو، بوركينا فاسو، ووافقنا عليها؛

- وبعد أن استمعنا إلى الطرفين وأجرينا تحليلاً متعمقاً لمواقف كل منهما، آخذين في الاعتبار شواغلهم المشروعة وبعد أن تأملنا بعمق في السبل والوسائل التي يرجح أن تسهم في إيجاد تسوية سلمية للآزمة بطريقة عادلة وموضوعية؛
- نوجه باسم أفريقيا، وشعوبها وقادتها نداءً رسمياً وأخوياً إلى قادة دولة إريتريا وجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية لكي يبذلوا قصارى جهدهم من أجل اختيار تسوية سلمية للنزاع والتوصل إلى حل عادل ودائم للصراع؛
- نقدم فيما يلي، لنظر الطرفين، عناصر اتفاق إطاري يستند إلى المبادئ التالية:
- حل الأزمة الراهنة وأي نزاع آخر بينهما بالوسائل السلمية والقانونية وفقاً للمبادئ الواردة في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية؛
- رفض اللجوء إلى القوة كوسيلة لفرض حلول للمنازعات؛
- احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال على النحو المبين في القرار (I) AHG/Res.16، الذي اعتمدته مؤتمر القمة التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية المعقود في القاهرة عام ١٩٦٤، وتحديدًا في هذا الصدد على أساس المعاهدات الاستعمارية ذات الصلة والقانون الدولي المنطبق، على أن تستخدم تحقيقاً لهذه الغاية الوسائل التقنية لرسم الحدود، واللجوء، في حالة نشوب أي خلاف، إلى آلية مناسبة للتحكيم.

نوصي بما يلي:

- ١ - أن يلتزم الطرفان بوقف الأعمال العدائية فوراً؛
- ٢ - بغية تخفيف التوتر وبناء الثقة، يلتزم الطرفان بوضع حد فوراً، لأي إجراء أو أي صورة من صور التعبير يحتمل أن تؤدي إلى إيجاد أو تفاقم مناخ العداء والتوتر بينهما مما يقوض الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للصراع؛
- ٣ - ولتهيئة الظروف المؤدية إلى تسوية شاملة ودائمة للصراع من خلال تعيين وترسيم الحدود، يتعين نقل القوات المسلحة الموجودة حالياً في مدينة بادمه والمناطق المجاورة لها إلى المواقع التي كانت فيها قبل ٦ أيار/ مايو ١٩٩٨ كبادرة للنوايا الطيبة وعلى سبيل إيلاء الاعتبار لمنظمتنا القارية، على أن يكون مفهوماً أن هذا النقل للقوات لن يكون حكماً مسبقاً

على الوضع النهائي للمنطقة المعنية، الذي سيتم تحديده عند انتهاء تعيين وترسيم الحدود وإذا اقتضى الأمر من خلال آلية مناسبة للتحكيم؛

٤ - يشرف على نقل القوات بهذه الطريقة فريق من المراقبين العسكريين تنشره منظمة الوحدة الأفريقية بدعم من الأمم المتحدة. كما سيساعد فريق المراقبين العسكريين أيضا الإدارة المدنية التي ستعاد إقامتها في المحافظة على القانون والنظام خلال فترة الانتقال.

٥ - (أ) يجري توسيع نطاق إعادة الانتشار ليشمل فيما بعد جميع المناطق المتنازع عليها على طول الحدود المشتركة في إطار تجريد الحدود المشتركة برمتها من السلاح وكتدبير لتخفيف التوتر وتيسير عملية التعيين والترسيم. وستمتد عملية التجريد من السلاح التي ستبدأ في قطاع مريب ستيت، إلى منطقة بادا وإلى الحدود برمتها، فعلا؛

(ب) يشرف على عملية نزع السلاح فريق المراقبين العسكريين؛

٦ - (أ) يلتزم الطرفان بالاستفادة من خدمات خبراء وحدة رسم الخرائط التابعة للأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية والخبراء الآخرين الذين يوافق عليهما الطرفان، من أجل الاضطلاع بتعيين وترسيم الحدود بين البلدين في حدود إطار زمني مدته ستة أشهر يمكن تمديده بناء على توصية خبراء وحدة رسم الخرائط؛

(ب) متى تم تعيين وترسيم الحدود برمتها، تمارس السلطة الشرعية فورا اختصاصا كاملا وسياديا على الأراضي التي سيعترف بانتماؤها لها؛

٧ - ولتحديد الأسباب الجوهرية للنزاع، يجري تحقيق بشأن أحداث ٦ أيار/ مايو ١٩٩٨ وبشأن أي أحداث أخرى وقعت قبل ذلك التاريخ ويحتمل أن تكون قد ساهمت في سوء التفاهم بين الطرفين بخصوص حدودهما المشتركة، بما في ذلك أحداث تموز/يوليه - آب/أغسطس ١٩٩٧؛

٨ - (أ) وعلى الصعيد الإنساني، يلتزم الطرفان بوضع حد للتدابير الموجهة ضد السكان المدنيين وبالامتناع عن اتخاذ أي إجراء قد يؤدي إلى مزيد من المتاعب والمعاناة لمواطني كل من الطرفين؛

(ب) ويلتزم الطرفان أيضا بالتصدي للأثار الاجتماعية - الاقتصادية السلبية للأزمة على السكان المدنيين، ولا سيما الأشخاص الذين تم ترحيلهم؛

(ج) وسعيا إلى الإسهام في إقامة جو يتسم بالثقة، تنشر منظمة الوحدة الأفريقية، بالتعاون مع الأمم المتحدة، فريقا لرصد حقوق الإنسان في كلا البلدين؛

٩- (أ) من أجل تحديد طرائق تنفيذ الاتفاق الإطاري، يتم إنشاء لجنة للمتابعة من الطرفين تحت رعاية الوفد الرفيع المستوى التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية بمشاركة ومساعدة نشطة من الأمم المتحدة؛

(ب) تبدأ اللجنة أعمالها بمجرد التوقيع على الاتفاق الإطاري؛

١٠ - تبذل منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي، وخاصة الاتحاد الأوروبي، مساعي لحشد الموارد لإعادة توطين المشردين وتسريح أفراد القوات المنشورة حاليا على طول الحدود المشتركة بين البلدين؛

١١ - تضمن منظمة الوحدة الأفريقية، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، التطبيق الدقيق لجميع أحكام الاتفاق الإطاري، في أقصر وقت ممكن.

٣٤ - وقد عرض الرئيس الحالي المقترحات رسميا على الطرفين باسم وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى، في مساء يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ولا بد من الإشارة إلى أن الوفد الرفيع المستوى لم يتمكن من الاجتماع مع كل واحد من الطرفين على حدة يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وفقا لما كان معتزما أصلا، وذلك بسبب التحفظات التي أعرب عنها للرئيس الحالي، رئيس إريتريا إيساياس أفووركي بشأن حضور جيبوتي الاجتماع، فقد زعم الرئيس أفووركي أن جيبوتي "تدعم إثيوبيا في مجهودها الحربي".

٣٥ - وبعد المشاورات التي أجراها الرئيس الحالي والرئيس موغابي، اجتمع وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى في اليوم التالي، مع كل واحد من الطرفين على حدة.

٣٦ - واجتماع الوفد أولا مع رئيس الوزراء ملاس زيناوي الذي رحب بجهود ومقترحات الوفد الرفيع المستوى. والتمس عددا من التوضيحات من الوفد الرفيع المستوى تتعلق بالنقاط التالية:

• تحديد القوات التي يتعين إعادة نشرها من مدينة بادمه والمناطق المجاورة لها والتي يعتبرها "قوات إريتريّة".

وأكد الوفد الرفيع المستوى، بشأن هذه المسألة، أن القوات المشار إليها هي القوات الإريتريّة؛

- تعريف مدينة بادمه والمناطق المجاورة لها يعني حسب فهمه "جميع الأراضي الإثيوبية المحتلة" بعد ٦ أيار/ مايو ١٩٩٨.
- وأحاط الوفد الرفيع المستوى علما بموقف رئيس الوزراء ملاس زيناوي. بيد أنه لم تجر مناقشات إضافية حول المسألة:
- الإدارة المدنية تشمل حسب رأيه "عودة الإدارة ومعها أجهزة إنفاذ القوانين التابعة لها بدون القوات النظامية".
- واتفق الوفد الرفيع المستوى مع رئيس الوزراء ملاس زيناوي على أنه ليس من المتوقع أن يحل فريق المراقبين العسكريين محل الإدارة المدنية في تحمل مسؤوليات إنفاذ القوانين المناطة بهذه الإدارة. بل على العكس من ذلك، من رأي الوفد الرفيع المستوى أن فريق المراقبين العسكريين سيساعد الإدارة، حسب الاقتضاء، في الحفاظ على القانون والنظام.
- ٣٧ - وأعرب الرئيس إيساياس أفوركي أيضا خلال الاجتماع الذي عقد معه، عن تقديره العميق للجهود التي بذلها وفد منظمة الوحدة الإفريقية الرفيع المستوى من أجل المساعدة في إيجاد حل سلمي للنزاع. وفي البيان الذي أدلى به:
- كرر تأكيد أن "النزاع بين إثيوبيا وإريتريا هو نزاع حدودي لا يمكن حله إلا بالاحترام الدقيق لحدود إريتريا الموروثة عن الاستعمار الإيطالي" التي "انتهكتها إثيوبيا انتهاكا سافرا" حسب قوله.
- كرر أيضا تأكيد أنه "ينبغي أن يلتزم الطرفان بالمبدأ الأساسي المتمثل في نبذ استخدام القوة لحل النزاع". وفي هذا الصدد، كرر تأكيد "التزام إريتريا بوقف الأعمال العدوانية"؛
- اعتبر "وقف الأعمال العدوانية شرطا كافيا لنشر قوة للمراقبين والقيام بترسيم سريع للحدود"؛
- أفاد بأنه، قبل "إجراء تحقيق بشأن أحداث تموز/يوليه - آب/أغسطس ١٩٩٧ وأيار/ مايو ١٩٩٨، لن يكون هناك مسوغ لإبداء أي رأي بشأن الأسباب الجوهرية للنزاع"، وأضاف أنه "إذا كان الأمر يتعلق بإثبات حسن النية، فإن المسؤولية يجب أن تقع على الطرفين كليهما" و "أن المنطق نفسه ينطبق على مسألة الإدارة"؛



- وأخيرا، أفاد بأن "إثيوبيا وحدها هي التي تقوم باحتجاز المدنيين الأبرياء وترحيلهم بسبب جنسيتهم وبأن الإنصاف يقتضي أن توجه القمة نداءاتها إلى الطرف المسؤول عن تلك الأفعال، وحده".

٣٨ - وقام وفد منظمة الوحدة الافريقية الرفيع المستوى بتقييم نتائج الاجتماع، في أعقاب الاجتماعين اللذين عقدهما، بشكل منفصل، مع زعمي إثيوبيا وإريتريا. واتفق الزعيمان على أن خطوة هامة قد اتخذت لدى عرض المقترحات على الطرفين. وكان من رأيهما أن الطرفين يتحملان الآن مسؤولية الرد على المقترحات. كما اتفقا على بقاء الوفد الرفيع المستوى مستعدا لمواصلة جهوده في انتظار عقد اجتماع الجهاز المركزي على مستوى القمة، حيث من المتوقع أن يقدم الزعيمان تقريرا بشأن ما بذلاه من جهود. وأخيرا اعتمد الزعيمان بيانا صحفيا جاء فيه:

"اجتمع وفد منظمة الوحدة الافريقية الرفيع المستوى المعني بالنزاع بين إريتريا وإثيوبيا في واغادوغو، بوركينا فاسو، يومي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، برئاسة فخامة بليز كمباوري رئيس جمهورية بوركينا فاسو والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية. وقد شارك في الاجتماع فخامة حسن غوليد ابتيدون، رئيس جمهورية جيبوتي، وفخامة روبرت جبريل موغابي رئيس جمهورية زيمبابوي.

كما شارك في الاجتماع سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية.

وحضر السفير محمد سحنون كمراقب ممثلا للأمين العام للأمم المتحدة.

ونظر وفد المنظمة الرفيع المستوى في مجموعة من الاقتراحات تشكل عناصر اتفاق إطارى لتسوية سلمية للنزاع بين إثيوبيا وإريتريا واعتمدها. وقام الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية، نيابة عن المنظمة، بإبلاغ فخامة إيساياس أفوروكي، رئيس دولة إريتريا، وفخامة ملاس زيناوي، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، بتلك الاقتراحات.

واستقبل الوفد الرفيع المستوى كلا من الرئيسين بمفرده واستماع إلى ملاحظتهما الأولية وقدم توضيحات لبعض جوانب الاقتراحات بناء على طلب الطرفين.

وأكد الوفد الرفيع المستوى مجددا للطرفين استعدادده التام لمواصلة جهوده وحشما على تقديم رد قاطع في وقت لاحق على الاقتراحات التي قدمت إليهما.

وفي غضون ذلك، فإن الوفد الرفيع المستوى يكرر مجددا نداءه إلى الطرفين بمواصلة التحلي بأقصى درجات ضبط النفس.

ويعرب وفد المنظمة الرفيع المستوى عن تقديره البالغ للطرفين على الثقة التي وضعها في المنظمة.

وسوف يقدم الوفد الرفيع المستوى تقريراً عن جهوده إلى الجهاز المركزي لآلية المنظمة لمنع النزاعات وإدارتها وحلها في دورته المقبلة التي ستعقد على مستوى القمة.

واغادوغو في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨

٣٩ - وفي نهاية الاجتماع، اتفق أعضاء وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى على أنه يبحث الرئيس الحالي رسائل إلى رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية يطلعهم فيها على المقترحات المقدمة إلى الطرفين. كما اتفقوا على أن يعقد ممثل الرئيس الحالي اجتماعاً إعلامياً مع ممثل الاتحاد الأوروبي وممثل الولايات المتحدة في واغادوغو، كل على حدة، ويعرض عليهما المقترحات. وقد اتخذ هذا القرار بالنظر إلى دور ومشاركة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي للنزاع.

٤٠ - وقد تقرر أيضاً أن يجتمع الرئيس كمباوري والأمين العام مع كل من الرئيس إيساياس أفوروري ورئيس الوزراء ملاس زيناوي قبل مغادرتهم واغادوغو. وقد اغتنم الرئيس والأمين العام فرصة لقاؤهما مع الزعيمين ليعربا لهما عن تقدير وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى لمشاركتهم في الاجتماع وتكرار ندائه إليهما بضبط النفس والجهود لا تزال جارية.

٤١ - وفي أعقاب اجتماع وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى في واغادوغو، أصدرت كل من إثيوبيا وإريتريا، يوم ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، بيانين صحفيين (انظر التذييل الثالث والرابع).

٤٢ - وتجدر الإشارة إلى أن رئيس الوزراء ملاس زيناوي وجه، يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، إلى الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، بعد الاجتماع الذي عقده الوفد الرفيع المستوى في واغادوغو، رسالة يطلعها فيها على قبول حكومة إثيوبيا رسمياً المقترحات السلمية للوفد الرفيع المستوى "على النحو الذي تم توضيحه في اجتماعنا المعقود في واغادوغو" (التذييل الخامس).

٤٣ - وتجدر الإشارة كذلك إلى أن كلا من الاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن بالأمم المتحدة أصدرتا بياناً يوم ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، بشأن نتائج اجتماع وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى في واغادوغو. وفيما يلي بيان الاتحاد الأوروبي:

"في أعقاب المعلومات الواردة من الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، يشيد الاتحاد الأوروبي بالجهود التي بذلت للمساهمة في إيجاد تسوية سلمية للنزاع بين إثيوبيا وإريتريا من

جانب وفد منظمة الوحدة الافريقية الرفيع المستوى في الاجتماع الذي عقده في ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ في واغادوغو برئاسة الرئيس بليز كمباوري رئيس بوركينا فاسو والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية، وحسن غوليد ابتيدون، رئيس جمهورية جيبوتي، وروبرت جبريل موغابي، رئيس جمهورية زيمبابوي.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة مقترحات وفد منظمة الوحدة الافريقية الرفيع المستوى بشأن الاتفاق الإطاري وهو يحث كلا الطرفين على أن يلتزما بقبول تلك المقترحات قبولاً كاملاً لا لبس فيه.

وفي هذا السياق، يلاحظ الاتحاد الأوروبي مع الارتياح أن أحد الطرفين قد قبل حتى الآن قبولاً كاملاً مقترحات منظمة الوحدة الافريقية، ويأمل الاتحاد أن يوافق عليها قريباً الطرف الآخر الذي لم يرفضها ولا يزال الاتحاد الأوروبي مستعداً للمساهمة في تنفيذها. ويؤيد الاتحاد الأوروبي أيضاً النداء الذي وجهه إلى الطرفين وفد منظمة الوحدة الافريقية الرفيع المستوى بضبط النفس إلى أقصى حد.

٤٤ - وفيما يلي نص البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن:

"أكد أعضاء المجلس دعم المجلس التام للجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية من أجل تشجيع التوصل إلى تسوية للنزاع بين إثيوبيا وإريتريا. ويؤيد المجلس مقترحات رؤساء دول منظمة الوحدة الافريقية، المتعلقة بإثيوبيا وإريتريا والتي تتسم بالإنصاف والتوازن. ويشجع المجلس الطرفين على التحلي بالمرونة وعلى النظر بجدية في المقترحات. ويدعو المجلس الطرفين إلى الامتناع عن استخدام القوة أثناء استكشاف سبل إيجاد حل سلمي للنزاع، عن طريق هذه العملية. ويطلب المجلس أن يكفل الطرفان السلامة والحرية للمنظمات غير الحكومية فيما تضطلع به من عمليات. ويدعو المجلس الأمين العام إلى النظر في الكيفية التي يمكن بها أن تستجيب الأمم المتحدة لطلب منظمة الوحدة الافريقية دعم الأمم المتحدة فيما لو قبل الطرفان مقترحات منظمة الوحدة الافريقية. وأخيراً يشيد المجلس بجهود السفير سحنون المبعوث الخاص وبالجهود الثنائية المبذولة حالياً بخصوص ذات المشكلة".

### التذييل الأول

أصدرت وزارة الخارجية الإثيوبية البيان الصحفي التالي في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٨:

"عاد وزير خارجية إثيوبيا، أتو سيوم مسفن، إلى أديس أبابا يوم الاثنين الأخير، ٣ آب/أغسطس ١٩٩٨ قادما من واغادوغو عاصمة بوركينا فاسو حيث أجريت محادثات مع بعثة لمنظمة الوحدة الأفريقية على المستوى الوزاري تألفت من بوركينا فاسو وجيبوتي وزمبابوي، والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية السيد سالم أحمد سالم.

وتمثل الغرض من المحادثات في التناقش مع الطرفين الإثيوبي والإريتري بشأن تقرير لجنة السفراء لتقصي الحقائق التي شكلها وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى المعني بالمساعدة في تسوية الأزمة بين إثيوبيا وإريتريا.

وقد تمثلت مهمة لجنة السفراء فيما يلي:

- جمع معلومات من الطرفين بشأن تطور الأزمة؛
- جمع معلومات، من الطرفين أو من أي منظمة ووكالة دولية مناسبة أخرى، تسمح بتحديد السلطة التي كانت قائمة بإدارة بادمه قبل ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٨.
- وذكر وزير الخارجية سيوم، لدى عودته من المحادثات في واغادوغو، أن البعثة الوزارية التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية قد أتاحت إلى الطرفين تقرير لجنة السفراء التي خلصت في استنتاجاتها إلى أن:
- إثيوبيا كانت قائمة بإدارة مدينة بادمه والمناطق المجاورة لها قبل تاريخ ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٨؛
- ما حدث في بادمه في فترة ما بين ٦ و ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٨ يشكل عنصرا أساسيا من عناصر الأزمة.

ولاحظ وزير الخارجية سيوم كذلك أن الاستنتاج الذي خلصت إليه لجنة السفراء لتقصي الحقائق قد كشف حقيقة أن كل إدعاءات النظام الإريتري المخالفة لذلك أكاذيب مكشوفة.

وفي تلك الأثناء، ذكرت وزارة الخارجية أن التقرير الذي بثته هيئة الإذاعة البريطانية في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٨ ومفاده أن وزير الخارجية سيوم مسفن قد أمر بإقامة "منطقة محايدة يرابط فيها جنود الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، كدليل على حسن النية" غير صحيح. وأضافت الوزارة أن هذا التقرير كان نتيجة للتضليل الذي روجه مرة أخرى وزير الخارجية الإثيوبي لمغالطة المجتمع الدولي.

الثلاثاء، ٤ آب/أغسطس ١٩٩٨

### التذييل الثاني

فيما يلي نص البيان الصحفي الصادر في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٨ عن وزارة خارجية دولة إريتريا:

"ستقدم اللجنة الوزارية التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية والمعنية بالنزاع على الحدود بين إريتريا وإثيوبيا توصياتها إلى رؤساء دول البلدان الثلاثة في الأيام القليلة القادمة. وقد أبرزت اللجنة أن هذه التوصيات "ستكون منصفة وتراعي الاهتمامات المشروعة للطرفين ومثل منظمة الوحدة الأفريقية".

وقد اجتمعت اللجنة الوزارية، المكونة من بوركينا فاسو وزمبابوي وجيبوتي، في واغادوغو يومي ١ و ٢ آب/أغسطس ١٩٩٨ لاستعراض استنتاجات لجنة السفراء التي قامت بزيارة إريتريا وإثيوبيا في تموز/يوليه. كما عقدت دورات منفصلة مع وزير خارجية إريتريا وإثيوبيا لتبادل الآراء واستكشاف سبل التوصل إلى حل سلمي.

وقد رحبت اللجنة الوزارية، في بلاغها الختامي، بالإفادة التي كرر كل من الطرفين تأكيدها بالسعي للتوصل إلى حل سلمي للنزاع وحثتهما على مواصلة التقيد بالوقف الاختياري للغارات الجوية والحالة الراهنة المتمثلة في عدم القيام بأعمال عدائية. وقد أعربت حكومة إريتريا عن استعدادها لوقف الأعمال العدائية فوراً ودون شروط ووضع مراقبين أفريقيين تحت إشراف الأمم المتحدة بانتظار التوصل إلى حل سلمي شامل للنزاع. بيد أن وزير خارجية إثيوبيا أبلغ الوزراء أن إثيوبيا لا تقبل بوقف الأعمال العدائية ونشر قوة مراقبين.

وفيما يتعلق بالجوانب الموضوعية للنزاع، سلمت اللجنة الوزارية بأن الطرفين لا يزالان يتمسكان بآراء متباينة حول أصل النزاع وتطوره والمسائل التي ينبغي أن ينظر فيها لحل الأزمة. إلا أنها أضافت أن ذلك ينبغي ألا يمنع روح التوفيق من أن تسود، والتي ستمكن من الاستجابة للاهتمامات الأساسية لكل من الطرفين واحترام مبادئ منظمة الوحدة الأفريقية في الوقت نفسه.

وقد أكدت حكومة إريتريا منذ وقت طويل أن السبب الأساسي للنزاع يكمن في انتهاك إثيوبيا لحدود إريتريا الموروثة عن فترة الاستعمار. ولذلك، فإن التركيز على مسائل ثانوية لن يكون مفيداً ولن يؤدي إلا إلى إخراج عملية السلام عن مسارها. وإن إصرار إثيوبيا على التأكد أولاً من السلطة التي كانت تدير بادمه قبل الاشتباكات التي وقعت في ٦ أيار/مايو يعتبر موقفاً عائقاً يهدف بالدرجة الأولى إلى تحويل عملية السلام عن مسارها. وأدى هذا إلى تمويه قيام إثيوبيا باستخدام القوة في وقت سابق من تموز/يوليه ١٩٩٧ لاحتلال آدي - مروغ، فضلاً عن الاعتداء على المناطق المحيطة ببادمه. وفي ظل هذه الظروف، فإن "الإدارة" في حد ذاتها لا تعتبر ملزمة إذا

كانت العملية التي أنشئت تلك الإدارة بموجبها غير شرعية. وما يتسم بأهمية قصوى هو تقرير المكان التي كانت تقع فيه بادمه وآدي - مروغ وغيرها من المناطق داخل الحدود المعترف بها.

وقد أكدت اللجنة الوزارية على أنها "تفهم وجهة نظر إريتريا بشأن أصل النزاع" وأبرزت قلقها "إزاء الحوادث التي وقعت في أماكن أخرى من الحدود المشتركة في تموز/يوليه ١٩٩٧". ولاحظت اللجنة أن بلدة بادمه كانت تديرها السلطات الإثيوبية قبل اندلاع الجولة الأخيرة من الاشتباكات. إلا أنها سلمت بأن من الواضح أن هذه الإدارة "لا تستبق الحكم على المركز النهائي لتلك المنطقة، الذي سيتقرر في نهاية عملية تعيين وتحديد الحدود وعن طريق التحكيم، عند اللزوم".

وفيما يتعلق بانتهاك حقوق الإنسان ومعاملة المواطنين من جانب كلا الطرفين، أعلنت اللجنة الوزارية "أنها لم تتمكن من إثبات وجود إجراءات منتظمة أو رسمية موجهة ضد الإثيوبيين في إريتريا". إلا أنها أعربت عن قلقها العميق إزاء "الظروف التي تقوم حكومة إثيوبيا في ظلها بترحيل الإريتريين، والقرار بتوسيع نطاق هذه التدابير ليشمل أسر الأشخاص المرحلين ومصير ممتلكاتهم".

وزارة الخارجية، أسمرة، ٥ آب/أغسطس ١٩٩٨

### التذييل الثالث

فيما يلي نص البيان الصحفي الذي أصدره يوم الاثنين ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ مكتب المتحدث باسم حكومة جمهورية إثيوبيا الاتحادية:

"قامت لجنة تابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية اجتمعت في نهاية هذا الأسبوع في أوغادوغو بتقديم اقتراح بحل سلمي إلى كل من إثيوبيا وإريتريا. وكان هذا الاقتراح متمشيا مع القرار السابق للمنظمة الذي ينص على انسحاب إريتريا من بادمه والمناطق المجاورة لها إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل ١٢ أيار/ مايو وعلى عودة الإدارة المدنية الإثيوبية إليها.

وطلب الوفد الإثيوبي، بقيادة رئيس الوزراء ملاس زيناوي، توضيحا لبعض النقاط. وقد طلب هذا التوضيح نظرا لأهمية بيان جميع النقاط بجلاء، ولا سيما إذا أخذ في الاعتبار أن الحكومة الإريترية تنحو إلى الانتقائية بشأن الحقائق التي تسفر عنها هذه الاجتماعات. وبعد النظر في الاقتراح والحصول على توضيح مرض للنقاط المطروحة، أعلنت إثيوبيا قبولها التام للخطة التي اقترحتها المنظمة.

وعلى النقيض من ذلك، رفضت إريتريا الخطة المقترحة، وذكرت من جديد أنه لا يمكن مطلقا قبول أي نوع من الانسحاب.

ويعكس هذا الرد المتغطرس ما سبق أن صرح به الرئيس عيسى أفووركي من قوله: "لقد كنا دائما هناك [في بادمه] وسنبقى هناك" وقوله "إن الانسحاب الإريتري أمر يستحيل تصوره: كما يستحيل افتراض أن تكف الشمس عن الشروق".

ويتمشى رفض إريتريا المتواصل لحل سلمي مع ما درجت عليه من ازدراء لجيرانها، ورفضها من قبل لجهود منظمة الوحدة الأفريقية، واستخفافها بالسافر بالقانون الدولي وبالهيئات الدولية ورفضها الشديد لآرائها.

ونتيجة لموقف إريتريا المتصلب، اضطر اجتماع قمة واغادوغو إلى الخلو إلى أنه ينبغي أن يحيل خطة السلام ومعها الردود الواردة من الطرفين إلى الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لتسوية المنازعات.



#### التذييل الرابع

فيما يلي نص البيان الصحفي الذي أصدرته وزارة خارجية دولة إريتريا في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر

١٩٩٨:

"طلبت لجنة رؤساء الدول التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية والمعنية بالنزاع بين إريتريا وإثيوبيا، والتي اجتمعت في أوغادوغو يومي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، إلى الجانبين تدارس نقاط الحوار الأساسية المسلمة إليهما. وأعلنت اللجنة أن المشكلة سوف تناقش كذلك في الاجتماع القادم للجهاز المركزي التابع للمنظمة، الذي سوف يعقد في كانون الأول/ديسمبر القادم.

وقد اتخذت اللجنة هذا القرار لأنها لم تستطع أن تقرب بما فيه الكفاية بين وجهات نظر الجانبين. وكما جرت العادة، فإن العقبة الرئيسية كانت الاشتراط المسبق من جانب إثيوبيا بشأن الانسحاب الإريتري دون قيد أو شرط من إقليم تابع لإريتريا. وإصرار إريتريا بأن الاجتماع "ينبغي أن يسفر على الأقل عن اتفاق موقع عليه من أجل وقف الأعمال القتالية حتى لو لم يكن بالإمكان حسم جميع المسائل المعلقة في شوط واحد" لم يمكن تلبيته بسبب رفض إثيوبيا القاطع.

وقد تركزت نقاط الحوار الأساسية التي تقدمت بها منظمة الوحدة الأفريقية على ما يلي: وقف الأعمال القتالية؛ ترسيم الحدود خلال ستة شهور؛ إجراء تحقيق في الحوادث التي وقعت في الفترة من تموز/يوليه إلى آب/أغسطس ١٩٩٧ و ٦ أيار/مايو ١٩٩٨، بغية تحديد المصادر الأساسية للنزاع؛ وتجريد المناطق الحدودية من الأسلحة، والالتزام بمعالجة أثر الأزمة على السكان المدنيين وخصوصا المرحلين. وإضافة إلى ذلك، رأت اللجنة "أن يعاد نشر القوات المسلحة الموجودة حاليا في بادمه كبادرة على حسن النية" وكعلاج للمذلة التي تدعي إثيوبيا بأنها قد لحقت بها من جراء الاشتباكات التي وقعت في شهر أيار/مايو.

ورحبت إريتريا بجهود السلام الجارية المبذولة من منظمة الوحدة الأفريقية واعتبرت اجتماع واغادوغو اجتماعا إيجابيا أتاح منبرا لتفهم أفضل لجميع المسائل ذات الصلة. واعترافها بأن الصراع لم يبدأ في شهر أيار/مايو ١٩٩٨ بل يعود إلى شهر تموز/يوليه ١٩٩٧ ومطالبتها بإجراء تحقيق في تلك الأحداث يعتبران أمرا هاما لما له من تأثير على إطار الحل السلمي.

وقدم الرئيس عيسى أفوركي النقاط التالية - التي نوقشت باستفاضة مع لجنة منظمة الوحدة الأفريقية - والتي رأت إريتريا أنها ينبغي أن تدرج في نقاط الحوار لإتاحة أساس سليم لحل سلمي دائم للنزاع على الحدود.

١ - لقد كانت وجهة نظر إثيوبيا الثابتة أن النزاع بين إريتريا وإثيوبيا هو نزاع حدودي، وينبغي حله بالاحترام الدقيق للحدود التي ورثتها إريتريا من الاستعمار الإيطالي. وفي هذا الصدد،

أود أن أؤكد أن إثيوبيا قد انتهكت انتهاكا سافرا هذا المبدأ الأساسي إذ دبرت عملا من أعمال العدوان على مستويين: (أ) إصدارها خريطة جديدة في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وضمت فيها بشكل غير مشروع مناطق واسعة من الأراضي الإريتيرية؛ و (ب) أعمالها العسكرية لخلق حقائق على الأرض لضم المناطق المزعومة في الخريطة غير المشروعة؛ وكان النذير الواضح الأول لهذه الأعمال العدوانية هو احتلال أدي موروغ وشن الغارات على منطقة بادمه في تموز/يوليه ١٩٩٧.

وعلاوة على ذلك، فإنها لم تظهر أي نية لقبول حدود إريتريا الموروثة عن الاستعمار واحترام تلك الحدود. غير أن أي حل سلمي دائم يستلزم أن تتخلي إثيوبيا عن مطالباتها غير المشروعة في إريتريا، وأن تعلن، دون أي لبس، أنها تحترم حدود البلدين الموروثة عن الاستعمار والتي تم ترسيمها وفقا لمعاهدات سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩٠٢ وسنة ١٩٠٨. وتشكل هذه الحدود ذاتها تخوم إريتريا منذ ذلك الوقت. وهذه الصياغة الواضحة، التي تمثل في الواقع شرطا أساسيا للعمل الفني لترسيم الحدود بين البلدين الذي سيتعين القيام به على وجه السرعة تحت رعاية وحدة رسم الخرائط بالأمم المتحدة، يجب أن تنعكس بجلاء في المبادئ التي تقوم عليها أي تسوية سلمية للنزاع. وإنني أحثكم يا أصحاب الفخامة والسعادة على إعطاء هذا العنصر الحاسم ما يستحقه من وزن، لأنه لا يمكن التوصل إلى حل سلمي بدونه.

٢ - وثمة مبدأ أساسي آخر يجب أن يلتزم به الجانبان وهو مبدأ رفض استخدام القوة لحل النزاع الحدودي. وفي هذا الصدد، أجد لزاما علي أن أعيد التأكيد على أن إثيوبيا هي التي لجأت مرارا إلى استخدام القوة. ولا يصدق هذا على أحداث تموز/يوليه ١٩٩٧ فحسب، ولكنه يصدق أيضا على أحداث ٦ أيار/ مايو ١٩٩٨. ولهذا دعت إريتريا من البداية إلى التحقيق في تلك الأحداث. ومن جهة أخرى، فإن إثيوبيا لم ترتكب هذه الأعمال العدوانية فحسب، بل إنها ما زالت تعلن على الملأ رغبتها في استخدام القوة لفرض حل، كما يتضح من القرار الذي اتخذته برلمانها في ١٣ أيار/ مايو ١٩٩٨ ومن الإعلانات المتكررة التي تلت ذلك.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد لكم مجددا يا أصحاب الفخامة والسعادة التزام إريتريا بوقف أعمال القتال. وإنني أحثكم على حمل الجانب الآخر على تحمل نفس الالتزام. وحتى إذا لم نستطع تسوية جميع المسائل المتعلقة دفعة واحدة في هذه القمة، فإننا يجب أن نخرج من هذا الاجتماع، على الأقل، باتفاق موقع لوقف أعمال القتال.

٣ - ومن المؤكد أن وقف أعمال القتال يمثل شرطا كافيا لنشر قوة مراقبة وإجراء عملية ترسيم للحدود على وجه السرعة. وإذا تم القبول بضرورة إجراء تحقيق بشأن أحداث تموز/يوليه آب/أغسطس ١٩٩٧ و ٦ أيار/ مايو ١٩٩٨ "من أجل تحديد المصادر الأساسية للنزاع"، فمن البديهي أنه لا يمكن تبرير أي إعلان ينطوي على حكم مسبق بشأن "المصادر الأساسية للنزاع". وإذا كان الأمر يتعلق بإثبات حسن النية فإن المسؤولية يجب أن تقع على الطرفين كليهما. وينطبق المنطق نفسه على مسألة "الإدارة". فمن المؤكد أنه لا يمكن لأي أمة ذات سيادة أن تقرر بإدارة

بلد أجنبي لإقليمها. وإنني أحثكم يا أصحاب الفخامة والسعادة على العمل على إدراج هذه النقاط الأساسية.

٤ - ورغم أنني لا أريد أن أتطرق إلى المسائل التي تمس النزاع الحدودي، مهما بلغ من أهمية في ذاته، فإنني أرى لزاما علي أن أشير إلى أن احتجاز المدنيين الأبرياء وترحيلهم بسبب جنسيتهم أمر تقوم به إثيوبيا وحدها. والإنصاف يقتضي أن توجه القمة نداءاتها إلى الطرف المسؤول من تلك الأفعال فقط.

وزارة الخارجية، أسمرة، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨

### التذييل الخامس

فيما يلي نص الرسالة الموجهة من رئيس وزراء إثيوبيا ملاس زيناوي إلى الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، صاحب السعادة بليز كمباوري، رئيس بوركينافاسو:

"صاحب السعادة وزميلي العزيز،

اسمحوا لي بأن أعرب مرة أخرى عن شكري لكم ولزملائكم في وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى على جهودكم التي لا تكل من أجل تسوية المنازعة بين إثيوبيا وإريتريا.

إنني أثق أنكم ستذكرون أنني طلبت في اجتماع قمنا في واغادوغو بعض التوضيحات بخصوص الفقرتين ٣ و ٤ من مقترح السلام. ويجب أيضا ملاحظة أن الفريق الرفيع المستوى أكد في التوضيح الذي قدمه على أنه، فيما يتعلق بالمادة ٣، يتعين على القوات الإريتيرية أن تنسحب من كل مناطق الحدود الإثيوبية التي تحتلها منذ ٦ أيار/ مايو ١٩٩٨. وأود أن أشير كذلك إلى تأكيد الوفد الرفيع المستوى لي، لدى توضيح المادة ٣ من مقترح السلام، أن الإدارة المدنية الإثيوبية التي ستقام من جديد في تلك المناطق ستكون لها مسؤولية إنفاذ القانون والنظام وأنها، في هذا السياق، ستكون لها كافة أجهزة القانون والنظام اللازمة فيما عدا الجيش. وسوف يقوم فريق المراقبين، على نحو ما تم تأكيده لي، بمساعدة الإدارة المدنية في إنفاذ القانون والنظام بناء على الطلب الذي قد تتقدم به الإدارة المدنية.

ولا شك في أن سعادتكم ستذكر أنني، فور تلقي التوضيحات المذكورة أعلاه، أعلمت اللجنة بأني سأعرب للوفد عن قبولي المؤقت لمقترح السلام بصيغته التي وضحها الفريق الرفيع المستوى. وقد ذكرت أيضا أنني سأبلغ قبول الحكومة الإثيوبية، رسميا وقانونيا، لمقترح السلام ذاته بعد أن أتناشور مع زملائي. ويسرني كثيرا في هذا الصدد، أن أعلمكم بأن الحكومة الإثيوبية قد قبلت الآن رسميا وقانونيا مقترح السلام الذي قدمه الوفد الرفيع المستوى بصيغته الموضحة في اجتماعنا المعقود في واغادوغو.

وسأكون ممتنا إلى أقصى حد لو أبلغت سعادتك جميع الأطراف المعنية هذا الرد الرسمي  
والقانوني من حكومة إثيوبيا.

وتفضلوا، صاحب السعادة والزميل العزيز، بقبول فائق تقديري.

(توقيع) ملاس زيناوي

رئيس الوزراء

صاحب السعادة السيد بليز كمباوري

رئيس بوركينا فاسو

واغادوغو

نسخة إلى: صاحب السعادة السيد الحاج حسن غوليد أبتيدون

رئيس جمهورية جيبوتي

جيبوتي

صاحب السعادة السيد روبرت جبريل موغابي

رئيس جمهورية زيمبابوي

هراري

صاحب السعادة الدكتور سالم أحمد سالم

الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية

أديس أبابا

— — — — —